إشكالية التطابق في الجنس بين الأعداد والمعدودات في اللغة العربية مقاربة لسانية

إعداد

أ / منيرة حصيد الشراري
(قسم الدكتوراه جامعة أم القرى)

مدخـــل:

سنتناول في هذه الدراسة مسألة التطابق في الجنس بين الأعداد والمعدودات ورتبة كل منهما من الآخر، وسـنهتم في البداية بتقديم تفسير لمحتوى التطابق في البنيات اللغوية العددية، ممـا سـيمكننا من التعـرض للإشكالات المرتبطة بتحديد الجنس، الذي يرجع في أساسه إلى تداخل الأنسقة التركيبيـة والصرفية والدلالية في هذا النمط من التراكيب..

ولتفسير مسألة التطابق في الجنس، فيما يخص البنيات العددية في اللغة العربية، سنقدم في البداية نماذج من تصور المستشرقين، حيث نلمس تحليلات متباينة لـ "التاء" العددية، وإن كانت جلـها تشكك في دلالتها على التأنيث. وسنقارن هذا الرأي بما ورد سابقا عند النحاة، أو بعـض الدارسين المعاصرين، وسنظهر أيضا اختلافا في الآراء، وإن كان التصور الغالب هو الـذي يجعل "التاء" علامة تأنيث.

كما سنعمل، من جهتنا على مناقشة هذه الآراء، اعتمادا على بعض التصورات اللسانية الهامة، مما قد يمكننا من إعادة النظر في التحاليل الشائعة لهذه "التاء" (الهاء) المرتبطة بالتأنيث. بعد ذلك، سنعمل على تطبيق ما توصلنا إليه من نتائج، لنبين بأن التطابق الحاصل بين الأعـداد والمعدودات هو تطابق تام، ولتحقيق هذا المسعى، سنحاول أن نجيب عن الأسئلة الآتية:

-ما المحتوى الحقيقي للتأنيث في العربية ؟ وما علاقة التركيب بالدلالة؟

- هل يمكن اعتبار التاء (الهاء) اللاحقة بالأعلام المذكرة علامة تأنيث؟

-ماهي الوظائف الدلالية "للتاء" في العربية من غير التأنيث؟

-ماهو محتوى "التاء" الداخلة على الأعداد؟

-لماذا يكون ظهورها أو غيابها مرتبطا بالاسم المعدود؟

لماذا تتناوب هذه التاء بين جزأي العدد بشكل مضبوط؟
سنعتمد في هذا الإطار على تطوير بعض الآراء الواردة عند فئة من النحاة القدامى وبعض المستشرقين، وسنعمل على تطبيق بعض الأفكار الواردة عند هال ومرانتز (Halle & Marantz 1993 بخصوص توزيع الصرف، وبعض الأفكار الواردة في الفاسي الفهري (1990 - 1993 - 1996 لتحليل هذه الظاهرة.

1- ملاحظات أولية حول التطابق

يعد التطابق ضروريا في الجملة، إنه الرباط الصرفي / الدلالي الذي يصل المسند بالمسند إليه، وبدونه تكون الجمل لاحنة. وتختلف اللغات فيما بينها في طريقة إسناد التطابق. فقد يكون غنيا (تاما) أو فقيرا (غير تام)، وينتج عن ذلك اختلاف في رتبة الجملة، فاللغة العربية مثلا تعرف رتبة فعل / فاعل / (مفعول)، أو فاعل / فعل (مفعول به) أو رتبا أخرى. ويعتبر الفاسي الفهري بأن: "البني فعل فاعل تظهر مع التطابق غير الاسمي، في حين تظهر البني فا-ف مع التطابق الاسمي، وكنتيجة أولى فإن التطابق يمتص الإعراب الذي يسنده الزمن في رتبة فا -ف. مما يضطر المركب الاسمي الفاعل إلى الانتقال إلى مخصص (تط) أي تطابق لتلقي الإعراب منه، وليس الأمر كذلك في رتبة ف-فا، حيث لا يظهر تطابق اسمي، فالرتبتان معا تنتجان بحسب نمط التطابق.[1]وهذا النص تعززه معطيات اللغة العربية إذ نجد مثل:

1 - يثور الفلسطينيون باستمرار لاسترجاع أرضهم المغتصبة

[1] الفاسي الفهري (1900)، ص 116 و كذلك (1993)، من ص (34 إلى 47).

2 - الفلسطينيون يثورون باستمرار لاسترجاع أرضهم المغتصبة

ففي (1)، ثمة تطابق بين الفعل والفاعل في الجنس فقط، وهو تطابق ضعيف او فقير لكونه ليس تطابقا اسميا، بينما نجد في (2) تطابقا غنيا يحمل سمات الشخص والعدد والجنس، من خلال الضمير المتصل بالفعل والفاعل المتقدم في صدر الجملة.

2- إشكالات تحديد الجنس في اللغات الطبيعية.

2-1 - تداخل النسق التركيبي والصرفي والدلالي في تطابق الأعداد مع المعدودات.

كثيرة هي الدراسات التي ألفت حول المذكر والمؤنث، ليس في العربية وحدها بل في لغات أخرى، والمتتبع للمصنفات العربية سيجد كتبا متفردة في هذا الجانب. وهذا يؤكد أن مسألة الجنس بدورها في النسق اللغوي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والوضوح. فمن جهة تعاملت اللغة مع المذكر الحقيقي. أي ما كان تذكيره حقيقة مثل، "الرجل" و"الجمل"، أو تأنيثه خلقه "كالمرأة" و "الناقة"، وتعاملت مع ما ليس بمذكر أو مؤنث حقيقي، ويعرف الجرجاني[2] في علامات المؤنث غير الحقيقي بأربعة أوجه: "أحدهما ما في آخره التاء المتحركة الموقوف عليها نحو الغرفة، والثاني ما فيه ألف التأنيث نحو البشرى والصحراء، والثالث ما هو في تقدير التاء نحو الشمس والأرض والدار. ولتقدير التاء يقال شمسية ودويره، وأريضة في التصغير، والرابع ما كان جمعا."

[2] كتاب الجمل في النحو ص 102.

وبالرغم من هذا التحديد الصرفي – التركيبي، لهذه الأنماط الجنسية في اللغة العربية فقد بقي هنـاك اضطراب في تحديد جنس الكلمة من حيث التذكير والتأنيث، ويعود سببه إلى جانب اللفظ أو المعنى. ففي الجانب اللفظي نجد أسماء كثيرة لا يوجد دليل على مسماها من الإنـاث، كما نلمس ذلك في أن ما يسمى. "علامات التأنيث" تلحق أحيانا بالمذكر. وعلى هـذا الأسـاس يكون الالتباس اللفظي بين المذكر والمؤنث في بعض التصاريف والاستعمالات. وأما الجـانب المعنـوي، الـدلالي، فيتعلـق بالاضطراب الحاصل في تصنيف الأشياء بين التذكير والتأنيث. ويحدث هذا أيضا في لغات كثيرة نظرا لتداخل الأنسقة التركيبية والصرفية والدلالية في هذا التصنيف.

وقد تناول هـذه المسألة بشكل مفصل (كوربيت 1978 universals in the)) syntax of cardinal numbers. Lingua 46- 355-368 (Corbett)، موضحا هذه الإشكالية، حيث يرى أن "الجنس يمكن أن يصنف من خلال خاصيات دلالية أو من خلال خاصيات شـكلية، فالأنظمة الدلالية تحدد خاصية الجنس من دلالة الاسم، أما الأنظمة الصورية / الشـكلية، فإن الجنس فيها يحدد على أساس شكله لا على أساس دلالته، وهذه الأنظمة الشكلية تنقسم إلى أنظمة صرافية وأنظمة صواتية، ويكفي معرفة صورة واحدة للاسم لمعرفة جنسه. ويبـين فيما بعـد بأن الأنظمة المحددة للجنس أنظمة غير منسجمة، بل متعددة، فكثير من العبارات صرافيا مؤنثة، ودلاليا مذكرة، كما أن ثمة أسماء لها جنس مزدوج.." (كروفيل كوربيت (1978) (GREVLE CORBETT)

إن هـذه النصوص على اختلافها، تؤكد أن تحديد مفهوم واضح للجنس من خلال اللغـة معقد بدوره، لأن الأنسقة التي تمت بها معالجته داخل اللغات متباينة، بل شمل التباين اللغة الواحدة، كما هو الشأن في العربية مثلا، حيث تطرح مشاكل عديدة في هذا الجانب.

إن حل هذه الإشكالات المتداخلة المستويات سيهم لا محالة في حل مشكلة أسماء العدد من حيث بناؤها وتطابقها، ولم نعثر عند النحاة القدامى في تحديدهم للجنس ما يمكن أن يعتبر اسما محايدا، أي غير مخصص بسمة الجنس، فيكون في نفس الوقت: [-تذكر] و [-تأنيث]. في حين أننا نجد في تراثنا اللغوي أسماء تذكر وتؤنث، ويمكن اعتبارها أسماء محايدة لأنها مخصصة بسمتي [+ تذكير] و [+ تأنيث]، ولكن الواصف العربي آنذاك لم تكن له الجرأة على إضافة نوع ثالث، نظرا لشيوع فكرة القياس، فلا يخلو الشيء في نظره من أن يكون مذكرا أو مؤنثا.

3 طروحات النحاة والمستشرقين لظاهرة التطابق في الأعداد

للكشف عن علاقة التطابق في سمة الجنس بين التمييز والمميز العددين، يعد من الضروري السعي لمعرفة نوعية هذه "التاء" التي تلحق اسم العدد، وتحديد دلالتها ووظيفتها في البناء العددي. مستهلين عرضنا بالمستشرقين الذين تناولوا في كتاباتهم اللغوية هذا الموضوع. وقدموا فيه رأيهم سواء عبر ملاحظاتهم لها في اللغات السامية، أو أثناء دراستهم للعربية. ويؤكد ذلك (أندري رومان Andre Roman) بقوله: "نشاهد في اللغات السامية الكبرى الميتة منها والحية التي درست آثارها أن (أسماء العدد) من (ثلاثة) إلى (عشرة) تختم بتاء إذا أضيف إليها اسم مذكر ، وتعدم هذه التاء إذا أضيف إليها اسم مؤنث "[3].

وهذه الملاحظة الوصفية نجدها عند النحاة العرب، لكن مقاربة النصوص العربية، ونصوص المستشرقين على المستوى التفسيري، سنجد فروقات شاسعة في التحليل، بل سيمتد الاختلاف إلى كل فئة داخل الفريقين، وبعد

[3] أندري رومان 1994 ص 23.

التعليق على مختلف الأراء، سنقدم اقتراحنا لظاهرة التطابق في الجنس بين الأعداد والمعدودات، وهذا ما يتطلب منا تحليلا موسعا لدلالة التاء العددية.

ونقدم في البداية الطرح الاستشراقي

1-3 آراء المستشرقين

- وليم رايت(W. Wright)

برى رايت أن:" ظاهرة تأنيث العدد مع المعدود المذكر، والعكس مع المعدود المؤنث التي نجدها أيضا في اللغات السامية. يبدو أنها تبرز طبيعة الأعداد، التي تختلف عن الصفات التي تتبع موصوفها فيما يخص الجنس THE " GRAMMAIR OF THE ARABIC, P 254

ومعنى هذا أن طبيعة الأعداد مخالفة لطبيعة الصفات، لأن الأعداد تقع تمييزا عدديا بينما الصفات تقع توابعا.

وهذا الكلام في اعتقادي، لا يستقيم بل العكس هو الصحيح تماما، فالعدد هو صفة قبل الاسم، وهو شبيه بالصفة التي نجدها بعد الاسم، وينقل لنا الفاسي الفهري (1985) أمثلة من قبيل (ثلاثة أثواب) و (أثواب ثلاثة). ويؤكد هذا الكلام بورود أمثلة تشمل صفات قبل الموصوف. ويمثل لذلك بقولنا:

1. يحدث هذا في مختلف الميادين.
2. يمتاز الرجل بجميل الصفات.[4]

وهذا يظهر أن موقف "رايت" غير سليم إطلاقا. وهذا الرأي ينقله لنا شوقي النجار معتبرا باورأنه يرى بأن التاء اللاحقة بالعدد ليست نهاية دالة على التأنيث حقيقة ثم يتساءل "باور" عن ماهيتها، فيرى أن بعض اللغات تأتي بعنصر ثالث يوضح العلاقة بين العدد والمعدود، وهذا العنصر الثالث يفيد

[4] الفاسي الفهري: 1985اللسانيات واللغة العربية. الكتاب الأول، ص 180.

معنى (قطعة)، للدلالة على أن العدد عبارة عن مجموعة قطع المعدود، كقولنا مثلا خمسة من البقر، ويعطى أمثلة من لغات ماليزيا، وفي اللغات الصينية الحديثة، إذ يلحقون المقطع " Ko° " في آخر العدد، ويعني قطعة.
كما نستخدم نحن "رأس" حينما نقول مائة رأس من الغنم، ويدلل على ذلك بقوله خشب، فإذا زدت التاء فقلت خشبة أفادت معنى قطعة وهكذا".[5] وما يعد هاما في هذا الرأي هو التشكيك في دلالة التاء على التأنيث، أما نقطة ضعفه فتتمثل في كونه لا يوضح لماذا لا تسقط هذه العلامة "التاء" من العدد المذكر.

- أكوست ديلمان(August Delman)

شارك هذا الباحث الألماني في هذه المسألة معتبرا "الصيغة الأولى للأعداد كانت محردة من تاء التأنيث، ثم استخدمت في مرحلة مبكرة صيغة أخرى، وأصبحت كثيرة الاستعمال والتداول، واستمرت هذه الصيغة إلى أزمنة متأخرة... وعندما بدأ التفريق بينهما من حيث الجنس، استخدموا للجنس الأول وهو المذكر الصيغة الأكثر استخداما في ذلك الوقت، وهي التي تتصل بالتاء، في حين استخدمت للمؤنث الصيغة الأقدم والأقصر، وهي الصيغة المجردة من التاء. وهكذا الحال في سائر اللغات السامية".[6]
ويعتبر ديلمان أن الأعداد في البداية لم تكن تحمل علامة التأنيث "التاء"، وكانت تلك الصيغة تستعمل للمذكر والمؤنث على حد سواء. وأن الصيغة التي تحمل "التاء" مستحدثة واستعملت بكثرة، فالتصقت بالمذكر، والصبيغة الأولى استعملت مع المؤنث. وإذا كان ما يذهب إليه ديلمان صحيحا، فلا ندري ما الذي كان يمنع العكس؟ وبالتالي فهذا الرأي بدوره يبقى عاجزا عن إعطاء حل واضح وشاف، ونجد نفس التصور ولكن بشكل مخالف عند مستشرق آخر وهو بلاشير.

[5] نقلا عن شوقي النجار 1985مشكلة الأعداد: ص55.
[6] شوقي النجار: 1985مشكلة الأعداد ص 51-52.

- بلاشر Blachere :

لقد ذهب بلاشير في تصوره إلى أن: "تركيب أسماء العدد يأتي بصورة غير اعتياديـة، وللعربية نفس الخاصية لأنها شبيهة في ذلك باللغة السامية... ويرى أن أسماء العدد لم تكـن تتأثر بجنس المعدود في الاستعمالات الأولى للغة، لأن الأعداد في الأصل، لم تكـن تحـمـل علامة التاء، وأن التمييز في الجنس بينهما عُرف لاحقا... وبتطور مفهوم الجنس في اللغـة أصبحت الأعداد المركبة التي تنتهي بالتاء في "عشرة" في الأعداد المركبة، مثـل: (ثـلاث عشرة) مؤنثة. وتمت صياغة سلسلة للمذكر بطريقة عكسية من قبيل "ثلاثة عشر"، وكلمـا حمل أحد العنصرين هذه التاء. افتقدها العنصر الموالي. ومن هذا المنطلق تمت صياغة سلسلة الأعداد المفردة بعد التطور الذي عرفه مفهوم الجنس" (. Classique P، Grammaire de lArabe367 368-369)

ونلاحظ أن هناك تشابها بينه وبين ديلمان فيما يتعلق بغياب تاء التـأنيث في الصيـغ الأولى، وكذا لتطور مفهوم الجنس. إلا أن جديد بلاشير، هو اعتباره للقياس المعكوس، أي أن سلسلة البناء التطابقي حصل في الأعداد المركبة أولا، ثم طبق على الأعداد المفـردة.

2-3- أراء النحاة العرب القدامى:

- رأي: المبرد

يقول المبرد "فإذا أردت أن تجمع المذكر، ألحقت اسما من أسماء العدة، فيه علامة التأنيث (ثلاثة أثواب)، فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في ضاربة وقائمة، ولكن كدخولها في علامة ونسابة ورجل ربعه وغلام يفعة. فإذا أوقعت العدة على المؤنث أوقعته بغير هاء فقلت ثلاث نسوة، وأربع جوار، وخمس بغلات. وكانت هذه الهاءات مؤنثة بالبنية كتأنيث عقرب وعناق وشمس وقدر".[7]

في هذا النص نرى أن المبرد ينقل عن سيبويه أن "التاء" علامة تأنيث. ولكنه مع ذلك لا يطمئن إلى هذا الكلام، فيجعل لها وظيفة مخالفة لأصلها السابق. إنها تشبه (تاء) علامة ونسابة. وهذا التشبيه يحتاج إلى دقة أكثر، فقد اعتبرت هاته (التاء) في الاسمين الأخيرين مؤكدة لصيغ المبالغة. ومعنى ذلك أن التاء ليست علامة تأنيث، ومع ذلك فهو لم يختلف مع سيبويه في اعتبار الأعداد المجردة من التاء مؤنثة بالبنية كتأنيث عقرب وشمس. ويمكن القول إن هذا الاتجاه هو اتجاه التساؤل والشك في تصنيفات ودلالات التاء في اللغة العربية. وفي الاتجاه المعاكس للأول، والقريب من الثاني، بجد اتجاها ثالثا..

- الطرح الثالث يتزعمه الجرجاني والسيوطي

ونقدم فيه رأيين، أحدهما للجرجاني في كتاب الجمل في النحو والثاني للسيوطي في الأشباه والنظائر

[7] المقتصب ج 2 ، ص 157.

- رأي الجرجاني

لقد عثرنا في ثنايا ما كتبه الجرجاني في الجمل في النحو على ملاحظة جديرة بالاهتمام في هذا الصدد يقول فيها: "واعلم أن الأعداد تأنيثها بالعكس من تأنيث جميع الأشياء، فالتاء فيها علامة للتذكير، وسقوطها للتأنيث"[8]. إن الجرجاني يقر بشكل صريح أن التـاء علامة التذكير في بنية العدد على خلاف ما هو عليه الأمر في اللغة. وهذا الكلام يجعلنا نعيد النظر في مسلمات سيبويه، وفي وظيفة التاء في اللغة العربية على ضوء هذه المعطيات.

- رأي السيوطي

نجد دعما لهذا الرأي فيما نقله لنا السيوطي عن صاحب البسيط بقوله: "إدخال التاء في عدد المذكر، وتركها في عدد المؤنث للفرق، وعدم الالتباس. وهذا من غريب لغتـهم، لأن الثاء علامة التانيث. وقد جعلت هنا علما للتذكير"[9].

فهذا النص يؤكد أيضا أن التاء هـي علامة للتذكير في اسم العدد، وإن كان يرى أن في هذا نوعا من الغرابة لأن النظام اللغـوي العربي حدد التاء باعتبارها علامة للتأنيث، كما أكد ذلك أندري رومان، وهذا ما قيد التفسيرات المخالفة.

[8] الجمل في النحو ص 103.
[9] "الأشباه والنظائر في النحو ج3-ص231.

4- نتائج واقتراحات جديدة للتطابق

لا بد من الإشارة إلى موقف أحد الدارسين المعاصرين، المشككين في كون التاء الدلة على التأنيث هي بمثابة عنصر إشاري، وهذا الموقف يُدعم على مستوى الكم هذه الشكوك التي أحيطت بالتاء لاستثمار تلك المعطيات. يقول فؤاد حسين في هذا الصدد: "وخلاصة الرأي عندي في هذه المسألة، أن أسماء العدد كما هي من ثلاثة إلى عشرة مذكرة، وليست مؤنثة، كما أن التاء المتصلة بها ليست علامه تأنيث، بل هي عنصر إشاري قديم من هذا النوع الذي نجده في بعض الضمائر والظروف وغيرها كما أن استخدام هذه الأسماء لا مخالفة فيه البثة للمعدود".[10]

وهذا الرأي شبيه بموقف (هـ باور (H . Bawer)سابقا. حيث اعتبر التاء عنصرا ثالثا يفيد معنى "قطعة" وإذا أراد هذا الرأي أن يستقيم، فلا بد أن يبحث في سبب سقوط هذا العنصر الإشاري من المعدودات المؤنثة، وما يعد هاما في هذا الرأي، وبعض آراء المستشرقين، هو هذا الشك في دلالة "التاء على التأنيث. وقد تجاوزه من قبلهم بعض النحاة أنفسهم كما فعل الجرجاني والسيوطي.

واعتمادا على ما وقع من اختلاف حول دلالة (التاء)، نقترح أن تكون هذه العلامة غير مخصصة دلاليا في المعجم، فالقيود التركيبية هي التي تحدد دلالاتها. ولا يمكن أن نفترض أن دلالة التأنيث تأتيها من المعجم، لأنها في هذه الحالة ستحتفظ بخصائصها الدلالية المعجمية. وافتراض عدم التخصيص في المعجم يسمح بهذا التعدد الدلالي لتركيب الكلمة سواء في المعجم، أو في التركيب.

[10] (مشكلة الأعداد ص 44)

وهكذا فإذا أخذنا كلمات على شاكلة "قائم – علام- ثلاث" نجدها مخصصة جنسيا، إن "قائم" و"علام – ثلاث " نجدها مخصصة جنسيا، وأن قائم وعلام تدل على التذكير، بينما "ثلاث" تدل على التأنيث. ونلاحظ أن التأنيث والتذكير هنا، وكما أوضحناه سابقا ليست علاقته بالتاء ملزمة في جميع الحالات. وهكذا فعندما تدخل "التاء" على نفس الكلمات السابقة تحصل "قائمة – علامة – ثلاثة". فهل نقلت "التاء" هذه الأسماء من المذكر إلى المؤنث؟. يبدو أن ذلك غير صحيح دائما، إن "قائمة" تدل هنا على التأنيث، وفي "علامة"، فالتاء هي لتأكيد صيغة المبالغة. ولا علاقة لها بالتأنيث، لأننا نقول "رجل علامة"، فلو كانت التاء دالة على التأنيث فإن ذلك سيؤدي إلى لحن الجملة، وهذا خلاف الواقع اللغوي في العربية، لأن الجملة سليمة أما في ثلاثة، فلا يمكن للتاء أن تدل على التأنيث مادام العدد ثلاث مؤنث الصيغة. ولذلك فالتاء تدخل لتنقل الكلمة من اسم مؤنث إلى اسم مذكر، إذ لا نجد في اسم واحد سمتين للمؤنث.

وهذه الفكرة الواردة هنا تعتمد على ما ورد عند هالي ومارانز من جهة، والفاسي الفهري بالسبة التوزيع اللواصق الصرفية في الفعل العربي من جهة أخرى، فقد أوضح أن هناك تراتبية لتوزيع السمات في الضمائر، وهي بالترتيب: (شخص وعدد ثم جنس). وهناك مبادئ تحكم هذه السمات، منها مبدأ عادم الحشو،[11] وهو الذي يهمنا في هذا المقام. وإذا طورنا هذه الفكرة، فإن هذا المبدأ لن يسمح بتكرار السمات الظاهرة، (كالتأنيث اللفظي بالتاء)، أو السمات الخفية (كالتأنيث المعنوي، أي التأنيث بالصيغة). ولذلك فإن العدد، ثلاث هو مؤنث، وبما أن السمة الظاهرة لا تسمح لها بالظهور، فإن ما يبدو وكأنه تأنيث، هو في حقيقة الأمر تذكير. وهذه النتيجة مبنية على الملاحظات السابقة عند الجعبري حيث وظائف التاء غير محددة في الجنس. ومن ثم فهي غير مخصصة في المعجم، وكل هذا يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي أن هناك

[11] ينظر الفاسي الفهري 1996 ب فيما يخص تطبيق الصرف الموزع.

تطابقا تاما بين اسـم العدد والمعدود في الجنس، وليس هناك تطابقا عكسيا، ولننظر الآن هل يمكـن أن تكـون الإضافة سببا للتطابق العددي؟ وكيف يبرر ذلك؟

لا أحد يختلف في كون الأعداد المفردة مؤنثة الصيغة من (ثلاث إلى تسـع .... ولا شك في أن بنيات الإضافة هي بنيات تطابقيه في اللغة العربية، وأن المضاف يكتـسب مـن المضاف إليه التعريف والتذكير والتأنيث وغيرها من الخصائص، يقول مهدي المخزومي: "وربما أكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه مؤنثا" (قواعد تطبيق المنهج الحديث 174). ونجـد في القرآن الكريم ما يؤكد هذا الكلام في قوله تعالى: (يوم تجد كل نفس)، فكلمـة تجـد " بالتاء"، لأن "كل" قد أضيف إلى نفس، وهي هنا مؤنثة، فاكتسب كل التأنيث، ولذلـك أنث فعلها، فجاء تجد (مشكلة الأعداد 72).. إن علاقة المضاف إليه بالمضاف هي علاقة تطابقية، وهي نفـس العلاقة الموجودة بين الصفة والموصوف، كما يذهب إلى ذلك الفاسي الفهري، والأمر خلاف ما يدعيه شوقي النجار حيث يقول "علاقة الإضافة بين العدد والمعدود لا تستوجب تشابههما في التذكير أو التأنيث فالعلاقة بينهما ليست وصفية فتستلزم مطابقـة الصفة لموصوفها، وإلا لكانت صفة لذاته، وإنما العلاقة هنا للتمييز وتوضيح نوع المعدود بصرف النظر عن جنسه تذكيرا أو تأنيثا (مشكلة الأعداد 89).

ونرى خلافا لهذا الـرأي أن علاقـة العـدد بالمعدود علاقة متطابقة في التذكير والتأنيث بالإضافة إلى أن العلاقة بين الصفة والتمييز علاقة قائمة، بل ينبغي تعزيزها أكثر، فلا فرق بين أن نقول "ثلاثة رجال"، "رجال ثلاثة"، ويؤكـد الفاسي الفهري 1990 على التطابق في بنية الإضافة، وفي النسق العددي بقوله: "وأما عن التطابق فيبدو من الغريب افتراض وجوده لأول وهلة، لأن

الأسماء عادة لا يفترض أنها تحمل علامة تطابق بخلاف الحمول التي تتكون في الأساس من محمول (فعل) وموضوع (اسم فاعل أو نائب فاعل)، ومع ذلك فهناك ما يدعم هذا الافتراض تجريبيا ونظريا ففي الإضافة إسناد أو نسبة (كما يقول النحاة) وإذا كان من شروط الإسناد وجوب التطابق بين المسند والمسند إليه، فإن في الإضافة تطابقا مجردا ولو أنه لا يظهر عادة، و تراكيب الاستفهام تمثل وجها لهذا التطابق.

أية حكومة قررت هذا؟

ففي المركب الاسمي تطابق الحكومة والاسم الاستفهامي رأس التركيب. ونجد تطابقا بين اسم العدد والمعدود، وإن كان تطابقا معقدا. نحو:
ثلاثة رجال.
ثلاث نساء.

فمن الملاحظ أن هذا التطابق لا يخص إلا سمة الجنس على غرار ما نجده في الفعل
المتصرف والصفة[12]"

ويؤكد نص الفاسي الفهري أن هناك تطابقا في الجنس، وهذا ما حاولنا أن نوضحه، ويبدو أن التطابق المعقد هو تطابق تام بنفس طريقة التطابق اللغوي، وما يمكن إضافته فيما يتعلق بتطابق الإضافة في الأعداد أنه تطابق تام، ولا داعي لكي نعتبر أن المضاف إليه من المكونات التي تسرب سمة التطابق في الجنس للمضاف، وهذا ما تؤكده الاستدلالات السابقة عن بنية

[12] الفاسي الفهري 1990 ص 233.

الإضافة، حيث المضاف إليه يسرب كل السمات التي يحتاج إليها المضاف".[13] وتتمثل بنية الإضافة في الشكل الآتي:

8- ثلاث نساء.

إن "ثلاث" مؤنث بالبنية و "نساء" كذلك مؤنث أيضا ولا خلاف في هذا بين النحاة، وبالتالي فالتطابق مشهود في الإضافة، على خلاف تجد كل نفس". حيث "نفس" هي التي تسرب سمة الجنس لـ "كل"، فتحمل على التأنيث، كما يبين الفعل "تجد". الذي ورد في صيغة المؤنث.

لنأخذ الآن مثالا مشابها:

9- ثلاثة رجال

فالعدد "ثلاثة" اعتمادا على تحليلنا السابق بعد مذكرا، إذ التصقت به علامة التذكير "الثاء"، وأضيف لـ "رجال" وهو مذكر باعتبار المفرد: (رجل)، ولذلك فهناك تطابق تام في التذكير بين العدد والمعدود، دون أن نتحدث هنا عن التطابق الناتج عن تسريب السمة من المعدود للعدد.

وهكذا فبنية (9) مكونة أساسا من رأس عددي (ثلاثة)، ومخصص (رجال)، وهي نفس الفرضية التي تبناها نحاة البصرة. وهناك تطابق بين الرأس العددي ومخصصه، على غرار ما يوجد بين الرأس الفعلي ومخصصه الفاعل في الجنس. ويمكن إسناد الشكل (10) للبنية (9)

[13] الفاسي الفهري 1990 ص230 -233.

الشكل 10

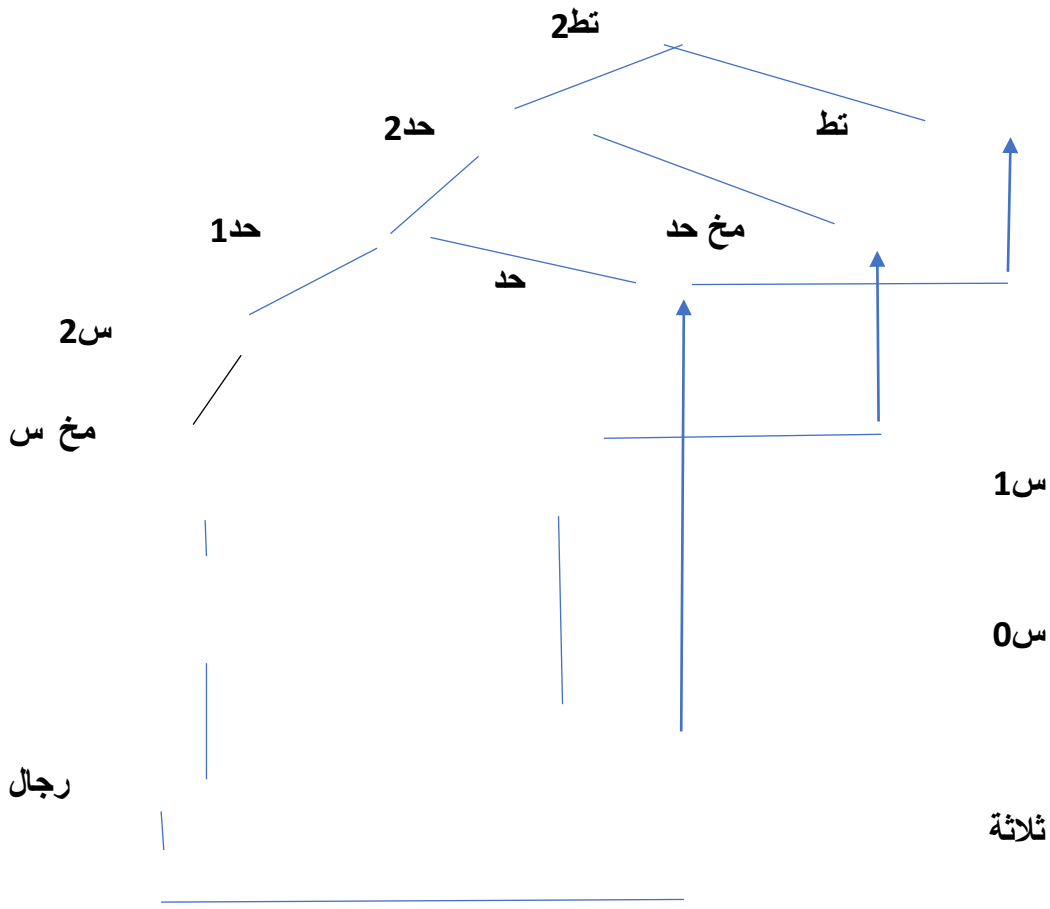

ففي هذا التحليل الشجري المختصر نجد المركب المضاف إليه (المعدود) في مخصص الاســم، وينتقل الاسم (الرأس العددي عبر الرؤوس إلى الحد ثم التطابق، تاركا أثرا يحيل عليه عن طريق السلسلة. وينتقل المضاف إليه (مخصص العدد) إلى مخصص الحد، وهناك يفحص إعراب الجر. ويقوم الحد بوسم المركب الاسمي الموجود في مخصصه إعرابيا، فتنعدم الحواجز بينهما، وتكون البنية سليمة.

وانتقال الرأس إلى التطابق ضروري. لأن بنية المركب الإضافي بنية تطابقيه مثل الجملة الفعلية تماما. فالحد يقابل الزمن، والتطابق موجود في البنيتين. وهذا يؤكد أن تراكيب الأعداد المضافة بدورها تراكيب تطابقيه [14]". ولكن التطابق يتم بشكل تام، لا عكسي. فقد لاحظ الفاسي الفهري (1993)، أنه "عندما يكون الاسم المضاف إليه (المعدود) مذكرا، فالأعداد تحمل علامة تأنيث، ولكن عندما يكون الاسم المعدود مؤنثا، فإن العدد لا يحمل هذه العلامة [15] في تحاليل إضافية للأعداد)،.. وتستمد ملاحظة الفاسي الفهري مشروعيتها من اعتبار "التاء" علامة تأنيث، كما ورد عند أغلب النحاة، وهذا ما جعله يعتبر بأن هناك تطابقا ضديا.

لا يمكن أن يكون العدد "خمس" مثلا مؤنثا بالصيغة (أي بالبنية الصرفية التي يظهر بها)، والعدد الخمسة مؤنث بالعلامة (علامة التأنيث التي غالبا ما تكون ثاء او ألفا مقصورة..). ويضاف إلى هذا مشكل آخر ذلك أن الأعداد ستكون كلها مؤنثة بينما المعدودات تكون مذكرة ومؤنثة. فتفسير كيفية التطابق سيكون معقدا جدا"[16] فقد اعتبروا بأن العدد جمع، والمعدود جمع، وكلاهما مؤنث

[14] الفاسي الفهري 1990 ص 233.
[15] الفاسي الفهري 1993-221. ويمكن العودة إلى الفاسي الفهري 1985 - 173 – 183.
[16] الاسترابادي شرح الكافية ج2-149.

وبالتالي فهناك تطابق بين العدد والمعدود في التأنيث. وحاولوا بعد ذلك أن يبرزوا سبب سقوط الهاء (التاء) من الأعداد المضافة إلى معدودات مؤنثة من قبل:

10 - اشتريت سبعة أثواب

لقد اعتمد ابن جني لتعليل وجود التاء بكون المذكر أخف من المؤنث، حيث يقول: يقال: امرأة، وامرأتان، وثلاث إلى عشر، من المؤنث لأن المؤنث أثقل من المذكر، فخفف بإسقاط الهاء ليعتدل الكلام[17] إلا أن هذا التصور يتعارض مع العديد من المعطيات إذ نجد أمثلة مضادة، أو أدلة نقض حيث العدد والمعدود يحملان معا علامة "تأنيث."

11 - أكلت خمسة أرغفة.

12 - في حينا أربعة حمامات.

قلو كانت المسألة مرتبطة بالخفة والثقل لوجب حذف الهاء (التاء) من الأعداد. إن اعتماد الجانب الصرفي أو الصوتي في عملية التحليل لا يبدو مقنعا كذلك، خاصة أننا نجد معدودات تذكر وتؤنث، ونذكر من بينها، "شخص – نفس – حال"[18]، وبالتالي تكون الجملتان الآتيتان سليمتين:

[17] ابن جني المذكر والمؤنث تحقيق طارق نجم عبد الله دار لبنان للطباعة ص-48.
[18] عباس حسن النحو الوافي ج4-541.

13 - كلمت ثلاث أشخاص.

14 - كلمت ثلاثة أشخاص.

فهذه المعطيات تظهر أن أسماء العدد تتأثر بدلالة الاسم المعدود، ولا تتأثر بالجانب الصرفي الصوتي، المرتبط بالثقل والخفة. ولا يوجد هناك أي سبب معقول يجعل بنية الإضافة هي علة المخالفة"، فالأعداد الترتيبية لا تخالف معدوداتها كما يظهر في المثالين الآتيين:

15 - رأيت ثالث رحل.

16 - وصلت خامسة مسابقة.

إن سلامة هذين المثالين يؤكد لنا، أن الهاء (التاء) الداخلة على اسم العدد ليست للتأنيث، وإنما هي للتذكير، فالتطابق هنا على مستوى الجنس ليس عكسيا مضادا. فالأعداد بنوعيها، أسماء العدد والأعداد الترتيبية تتطابق تطابقا تاما مع معدوداتها، على غرار التطابق عموما. والتاء العددية ليست للتأنيث، وبالتالي، فلا يوجد تطابق ضدي. إن الهاء (التاء) لها وظائف عديدة، منها دلالتها على التذكير.

5- تطابق الأعداد المركبة

تقع هذه الأعداد، ما بين "أحد عشر" و"تسعة عشر"، وهي لا تدخل في "ما كان في أصل الأعداد إلى أن تتسعه "[19] والعدد (عشرة) ملتمس كما رأينا.

[19] المبرد المقتضب ج2-126.

وكـون الأعـداد مركبة يدل على أنها أصبحت بمثابة اسم واحد، لذلك اعتبر النحاة أن الجمـع فيهما بين علامتين متجانستين غير ممكن، لأن علامة الأول تسقط في الثاني. "وأما البـصـريون، فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول، لأن الاسمـين لما ركب أحدهما في الآخر، تنـزلا منـزلة اسم واحد، وإذا تـنزلا مـنـزلة اسم واحد، فينبغي ألا يجمع بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما، لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه، وكذلك عرفت العرب الاسم المركب"[20].

وقد طُبِـق هـذا على الأعداد المركبة، "فتقول ثلاثة عشرة رجلا، وأربعة عشر رجلا، وخمسة عشـر إنسـانا، ولم تثبت في (عشر) هاء، وهي للمذكر لأنك قد أثبت الهاء في الاسم الأول، وهما اسم واحد فلا تدخل تأنيثا على تأنيث كما لا تقول حمراءة ولا صفراءة[21]. هكذا يفسر النحاة تطابق بين الأعداد المركبة ومعدوداتها في الجنس. ويتأكد عندهم هذا بمايلي:

17 قرأت أربع عشرة رواية.

18 تغيب عن الامتحان خمسة عشر طالبا.

إن الجـزء الـعـددي الأول في (17) وهو "أربع" مخالف لجزئه الثاني "عشرة"، حيث الأول بدون (هاء)، أي (التاء)، والثاني يختم بها. أما في (18) فقد حصل الأمر بطريقة معكوسـة. وما دام الجزء الأول هو رأس العدد، فإن علامة التذكير أو التأنيث تلحق الجزء الثاني، فيكون هناك تطابق في بنية العدد المركب، ويكون هناك تطابق بين الرأس والمعدود على غرار الأعداد المفردة المذكورة سابقا. ويتم البناء على الفتح لاعتبارات صوتية. "فلما كان أصل العدد أن يكون اسما واحدا يدل على جميع، نحو ثلاثة وأربعة وخمسة، بنوا هذين الاسمـين، فجعلوهـا اسما واحدا، وألزموهما الفتح، لأنه أخف

[20] ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف ج1-313.

[21] المبرد المقتضب ج2- 272.

الحركات"[22]. ويؤكد ابن السراج ذلك بقوله "فإذا زدت على العشرة شيئا، جعل مع الأول اسما واحدا، وبنيا على الفتح"[23]. فدلالة الفتح عندهم مؤكدة لتركيب الاسم، وتنـزيله منـزلة واحدة، ويبررون وجود التطابق بين جزأي العدد والمعدود من خلال إيراد الأمثلة الآتية:

19 أحضر الفريق سبعة عشرة لاعبا جديدا. (*) علامة اللحن

20 اشترى الفلاح ست عشرة خروفا للعيد.

21 أضربت عن العمل تسع عشرة امرأة فلسطينية تعاطفا مع الأسيرات.

إن الجملتين في (19) و (20) لاحنتان. فالأولى منهما خرقت قاعدة حمل المركب العددي على التذكير أو التأنيث في جزئه الأول، (*سبعة عشرة)، وفي هذه الحالة لا داعي لفحص سمة التطابق في المعدود. أما الثانية منهما، (ج 21) فقد احترمت هذا القيد، لكن اللحن ورد فيها نتيجة خرق سمة التطابق مع المعدود. فالرأس "ست" لا يوافق "رجلا". ولكي تسلم الجملة ينبغي أن يكون الرأس العددي مخالفا للمعدود، ويكون الجزء الثاني المركب موافقا له، كما نجد ذلك في (21).

إن الأعداد المركبة في نظر النحاة مماثلة للأعداد المفردة، لأن "من العدد (ما) يجري على منهاج المفرد، فيثبت الهاء في الثلاثة والأربعة، إذا كان مركبا مع العشرة في المذكر، فنقول ثلاثة عشر رجلا، وأربعة عشر غلاما، تثبت الهاء في النيف كما تثبتها إذا لم يكن نيفا، ونزعتها من العشرة كراهية أن يجمعوا بين تأنيثين من جنس واحد، في كلمة واحدة، فإن أردت المؤنث نزعتها من الاسم الأول، وأثبتها في أخر الاسم الثاني، فكان نزعها من الاسم الأول دليلا على الفصل بين المذكر والمؤنث، وتثبت التاء في الاسم الثاني بحكم الأصل، و لم يوجد ما يوجب حذفها فتثبت لذلك".[24]

[22] المبرد المقتضب ج2- 161.
[23] ابن السراج الأصول في النحو ج ا – 311.
[24] ابن يعيش شرح المفصل ج2-26.

يلحص هذا النص رؤية النحاة للتطابق، وهو كما نرى تطابق عكسي، يأخذ عندهم نفس سمات المفرد، ونوضح رأيهم كما يلي:

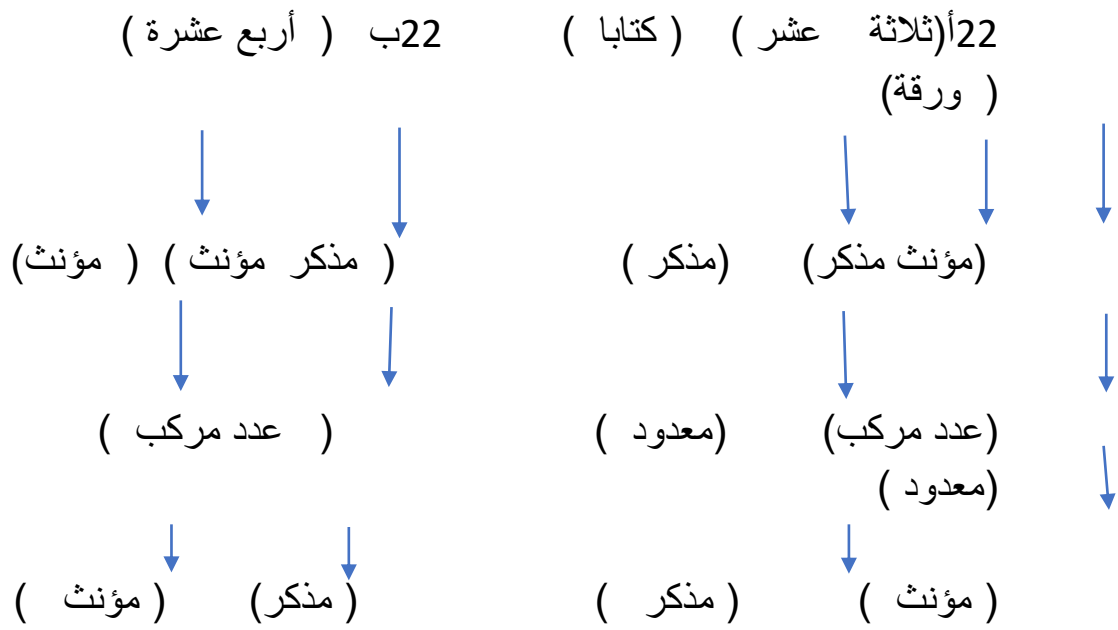

النتيجة: تطابق معقد (عكسي) بين الأعداد المركبة والمعدودات تأنيثا وتذكيرا.

إذا كان هذا التحليل يساير افتراضات أغلب النحاة الداعية إلى اعتبار وجود تطابق
عكسي (معقد)، بين الأعداد المركبة والمعدودات. ويبرر ذلك بعدم إمكانية الجمع بين علامتي تأنيث من جنس واحد. وإذا كان هذا التحليل مقبولا، ومنسجما مع تصوراتهم السابقة في الأعداد المفردة فإننا نتابع هنا افتراض وجود تطابق تام بين الأعداد المركبة ومعدوداتها تذكيرا وتأنيثا، كما في السابق، ولكي نصل إلى ذلك سنعتبر (عشرة) المفردة مختلفة عن (عشرة) المركبة صوتيا، وأن هذه الاختلافات الصوتية أدت إلى اختلافات دلالية.
وبالنسبة للعربية فإن افتراضنا وتدعيمنا لمخالفة "عشرة" المركبة لأصلها، يدفع إلى نتيجة وتصور آخر، مفاده أن " عشرة" بدون (هاء) في الأعداد المركبة، يعد مذكرا، وأما "عشرة" بالهاء، فمؤنث، وتكون النتيجة هي كالتالي:

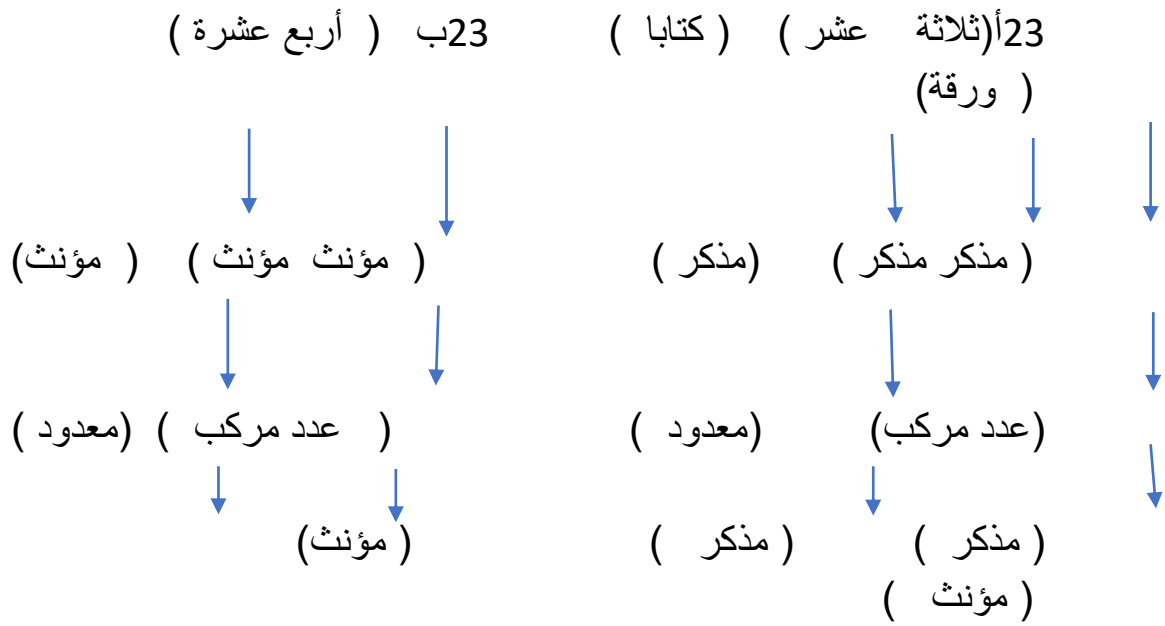

ونتيجة لهذا نصبح أمام تطابق تام، وليس عكسيا بين الأعداد المركبة، ومعدوداتها، وهذا يزكي الطرح السابق في الأعداد المفردة ويدعمه. أما طرح النحاة وغالبية الدارسين اللسانيين المعاصرين، فيعلل وجود التطابق في الأعداد المفردة بوجود بنية الإضافة ".[25]

وللأسف فلا أحد أشار إلى تطابق الأعداد المركبة حيث لا توجد بنية الإضافة. ومع ذلك فقد حافظت هذه المركبات على بنائها كما كانت في الأعداد المفردة. وقد بينا سابقا أن اسم العدد لا يرث من المعدود سماته التطابقية، فليس هناك تسريب لهذه السمة، لأن هذا الطرح لا يحل مشكلة الأعداد المركبة، وحتى المفردة لأنها تتغير تذكيرا وتأنيثا. لذلك ينبغي أن نعتبر أن التطابق تام في السمات الجنسية، وتتأكد صحة هذا الافتراض عندما نطبق هذا الاستنتاج السابق على العددين "أحد عشر" و "اثنا عشر"، من خلال المثالين الآتيين:

24 أ) "إني رأيت أحد عشر كوكبا"[26].

24ب) "فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا"[27].

إن المركب العددي فيهما معا يطابق المعدود ففي 24أ يكون التطابق في التذكير وفي 24ب يكون في التأنيث. وقد رأينا في الأعداد المفردة أن كلا من "واحد واثنان" طابقا معدوديهما ولما ركبا مع (العشرة) احتفظا بتطابقهما مع المعدودات باعتبارهما رأسين. والعشرة بدورها جاءت مطابقة للجزء الأول من العدد والمعدود. كما تفسر ذلك الخطاطة الآتية:

[25] ينظر مهدي المخزومي في ألفاظ الشمول والعموم والفاسي الفهري 1985-1990 -1993 وشوقي النجار في دراسته مشكلة الأعداد حيث استنتج أن الإضافة بتشكل بنية تطابقية وهي المسؤولة عن حذف التاء في العربية على غرار اللغات السامية..

[26] سورة يوسف: الآية 4.

[27] سورة البقرة: الآية 60.

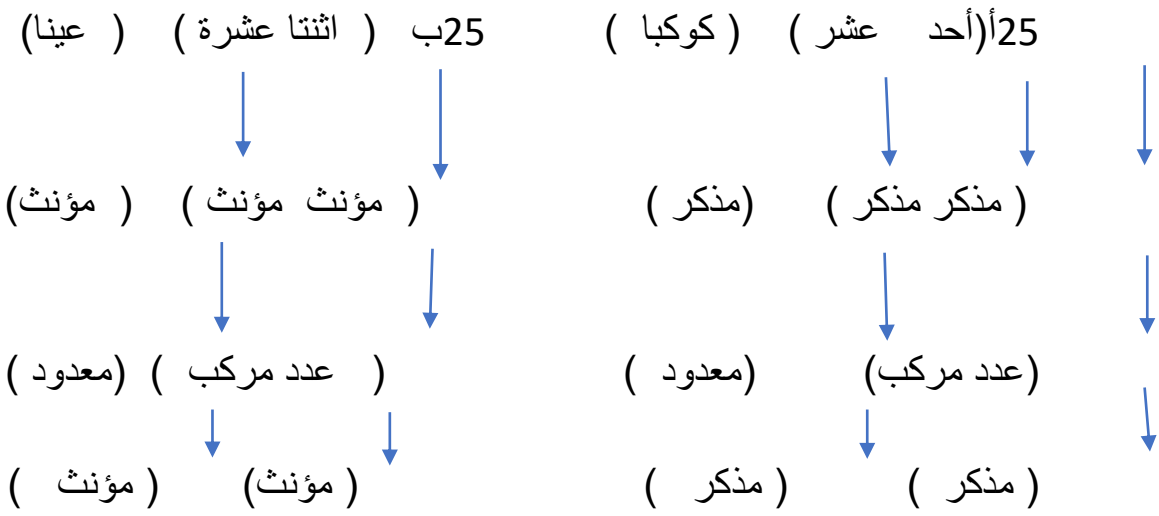

هكذا يظهر التطابق في الجنس تاما، كما كان الأمر في الأعداد المفردة. إن المشكلة التي واجهت النحاة العرب القدامى هي كالآتي ما الذي يسمح في (24ب) أن تجمع بين علامتي تأنيث في نفس الوقت؟ وقد كان جوابهم على ذلك أنه: " إن قال قائل فما بالك قلت إحدى عشرة و(إحدى) مؤنثة وعشرة فيها هاء التأنيث، وكذلك اثنتا عشرة، فالجواب في ذلك أن تأنيث إحدى بالألف، وليس التأنيث الذي على جهة التذكير نحو قائم وقائمة، جميل وجميلة، فهما اسمان كانا بائنين، فوصلا، ولكل واحد منهما لفظ من التأنيث سوى لفظ الآخر، ولو كان على لفظه لم يجز، فأما اثنتان فإنما أنث اثنتان على اثنين، ولكنه تأنيث لا يُفرد له واحد، فالتاء فيه ثابته وإن كان أصلها أن تكون مما وقفه بالهاء.[28] فما ورد في هذا النص للمبرد يؤكد وجود تطابق تام بين جزأي العدد لأنه لا يخرق مبدأ عدم الحشو، لأن سمات التأنيث غير مكررة في المركب العددي بواسطة العلامة نفسها.

[28] المبرد المقتضب ج2-163.

إن تطابق هذين العددين هنا يساير تطابق الأعداد المركبة الأخرى والمفردة، بل إنه يساير نسق تطابق العددين "واحد واثنان" حين وردا صفتين، ويعز هذا أيضا أنهما يتطابقان مع الأعداد المعطوفة إذ نقول:

26أ – حضر واحد وعشرون طيارا.

26ب- قابلت إحدى وعشرون شاعرة.

27أ- حضر اثنان وعشرون برلمانيا فقط.

27ب- شاركت اثنتان وعشرون ممثلة في المهرجان.

إن تطابق العددين (واحد واثنان) سواء أكانا مفردين أو مركبين أو متعاطفين يكون دائما تاما. وهو لا يختلف في ذلك عن التطابق الذي تعرفه باقي الأعداد، وهذا خلاف ما زعمه النحاة. ولعل هذا التحليل يبسط آليات التطابق الجنسي في الأعداد ويربط بينها وبين بنية التطابق الذي تعرفه اللغة العربية وهو بذلك يوحد الأحكام ويبسطها.

المصادر والمراجع

1. المبرد. المقتضب تح محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت ط1 - 1963.
2. الجرجاني كتاب الجمل في النحو دار الكتب العلمية بيروت ط 1 1990.
3. للسيوطي في الأشباه والنظائر دار الكتب العلمية بيروت ط 1 1984.
4. الجعبري إبراهيم رسالة تدميث التأنيث والتذكير شرح وتحقيق محمد عامر وأحمد حسن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط 1- 1991.
5. مهدي المخزومـي ألفاظ الشمول والعموم دار الجيل بيروت 1994.
6. الاسترابادي شرح الكافية في النحو دار الكتب العلمية بيروت 1982.
7. عباس حسن النحو الوافي دار المعارف ط 3 مصر.
8. ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف ج1-313.
9. ابن السراج الأصول في النحو تح عبد الحسين الفتلي بيروت ط 1 - 1985.
10. ابن يعيش شرح المفصل عالم الكتب بيروت بدون ط ولا تاريخ.
11. (الفاسي الفهري (1985) اللسانيات واللغة العربية الكتاب الأول، دار توبقال الدار البيضاء.

12. شوقي النجار 1985مشكلة الأعداد، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة جمهورية مصر العربية.
13. الفاسي الفهري (1990) البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة دار توبقال الدار البيضاء.
14. أندري رومان (1994) في اختلاف جنس العدد والمعدود المضاف إليه ضمن الكليات والوسائط منشورات كلية الآداب الرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم 31 ط الأولى الرباط - المغرب.

15. Halle,M &A. Mrantz (1993) Distributed Morphology and pieces of Inflection Cambridge, MIT Press

16. Fassi Fehri, (1993) Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words , Kluwer Academic , The Netherland.

17. Fassi Fehri (1996)Distributing Features and affixes , in Arabic subject verb agreement paradigms, V1-1-30 .Pub institute detudes et de recherches pour larabisation :Rabat Maroc

18. (Corbett)universals in the syntax of 1978 cardinal numbers.Lingua 46- 355-368

19. (W . Wright) " THE GRAMMAIR OF THE ARABIC Language . Libraire du liban. Beirut.

20. : Blachere Grammaire de lArabe , classique ,Morphologie et syntax .Larose :Pqris